

جدلية الربط بين القضاء والمحاماة وحقوق الإنسان



عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري

بغداد

منذ إعلان ميثاق أئينا الذي إنبثق عن مؤتمرها بتاريخ 18/ 6/ 1955 برز نشاط مهنة المحاماة ضمن إطار الدول والقضاء وحقوق الإنسان وبدات جدلية الربط بينها تحتل الأهمية الأولى في حماية حقوق الإنسان التي تثار أمام القضاء الذي يمارس المحامسون من خلاله دورهم الشريف لحماية تلك الحقوق في ضوء نظرية الترابط الجدي التي تنطوي تحتها حقوق الإنسان في القضاء الوطني وتقاليد مهنة المحاماة ذات التعددية في الرأي ولغة الحوار واستقلاليتها .

من هنا تتبين لنا أهمية المحاماة في حماية حقوق الإنسان حيث جاء في الفقرة الثالثة من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (بانه من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يبطر المرء الى التمرد على الاستبداد والظلم) .

وبمايس هذه الحماية .كما قتل المحامون أمام القضاء لانصاف الإنسان من أعمال الاعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها القانون لكل شخص من خلال سبدا سيادة القانون واستقلالية المحاماة واحترام حقوق الإنسان .

ولن تغتير جدلية الربط بين هذه الكونيات الثلاث عما كانت عليه في المراحل التاريخية

القديمة بل ظلت محافظة على قدسيتها وجوهرها الإنساني باعتبار أن مهنة المحاماة هي مهنة (الأسرار) حتى هذا اليوم .وارتبطت تاريخيا بالدفاع ليس عن قضايا المواطنين فقط وإنما عن قضايا الشعوب الوطنية والقومية والسياسية.

وهذا دفع الإتحاد العام للمحامين العرب أن ينص في مشروع قانون المحاماة الموحد على تعريف المحاماة (بأنها ذات غايات قومية وإنسانية تستهدف الدفاع عن الحقوق الطبيعية والموضوعية للأفراد والوطن والأمة والإنسانية .

ومنتها الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها واعتبار هذا الدفاع رسالة مهنية مقدسة بالنسبة للمحامي

تعطيل رسالة

لذلك فإن أي تعرض .كما يحدث الآن .لمهنة المحامي .من أي جهة كانت .يؤذي الى تعطيل رسالة المحامين في الدفاع عن حقوق المواطنين إزاء أي تآشير أو تصرف سلطوي مخالف لاستقلال القضاء وقدسية المحاماة واحترام حقوق الإنسان . لأن أهمية جدلية الربط بين هذه الأركان لا تقتصر فقط في الدفاع عن هذه الحقوق وإنما تمتد الى حقوق الموكلين والوطن والأمة والإنسانية .

ومن هذا المنطلق نادى إعلان أئينا بتاريخ 18/ 6/ 1955 في الفقرة الرابعة منه على (أن

المحاماة وحقوق الإنسان واضحة من خلال موادها التي تنص على استقلال القضاء ليحقق العدالة والحرية ، وحماية حقوق الانسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتعميق دور نقابات المحامين في السعي الى حماية أعضائها ومساندتهم والنود عنهم . كما تفعل الآن نقابة المحامين العراقيين المناضلة في صيانة حقوق وواجبات المحامين . وضرورة تمتعهم بكافة حقوق الأنظمة الم المنظمات المحلية والأقليمية والدولية، والإسهام الفعالي في النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية واحترام استقلالية مهنته عندما يعمل بصفته المهنية ولا تسعى السلطات الحكومية الى فرض قيود على هذه الاستقلالية والحفاظ على شرف المهنة وكرامتها ودعم حقوق الانسان محليا واقليميا ودوليا .

المحامين في العالم كافة ببح مهنة المحاماة على استقلالية بحقوق الانسان ضمن إطار دولة القانون وبضمان محاكمة عادلة لكل منهم .

وقد اكدت اللجنة الدولية للحقوقيين في مؤتمر (أوسلو) في شهر أيلول عام 1980 على استقلالية مهنة المحاماة وحمايتها من الانتهاكات التي تحصل ضد المحامين . كما يحصل اليوم من هجمات مركزة ضد المحامين .وقد نجحت فعلا نقابة المحامين في العراق للوقوف ضد هذه الانتهاكات ودمت المنظمات للقيام بحملة موحدة للدفاع عن المحامين . وأكدت على ممارسة المحامين لحررياتهم استنادا لقرارات مؤتمر (مالطا) الحادي عشر للجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين الذي عقد في تشرين الثاني عام 1980 وأكدته المنظمات الدولية في وثائقها الحقوقية عن العلاقة المبنية بين القضاء والمحاماة وحقوق الانسان .

وهذا التأكيد جاء أيضا في المؤتمر الذي عقد في (جنيف) في آذار عام 198١ الذي تضمن مجموعة من المبادئ والنصوص التي تتعلق باستقلال القضاء والمحاماة (مجلة الحق –عدد (1) صفحة 207) ومن يلاحظ هذه المبادئ والنصوص يجد ان نظرية جدلية الربط بين القضاء

والسلوك المهني .التي نحن الآن بأسس الحاجة اليها . يكون لها وحدها حق اتخاذ أي إجراء تاديبى عملا بالفقرة (4١) من الإعلان المذكور . وقد أكد هذه المبادئ (الإعلان العالمي لاستقلالية العدالة) الذي أُنشِئ عن المؤتمر العالمي لنقابات العدالة في حزيران عام 1983 الذي عقد في (مونتريال) في كندا .

إن أهمية جدلية الربط بين القضاء والمحاماة وحقوق الانسان . تكمن في استقلالية كل منهما من خلال العناصر والمنطقات التالية .

حرية تامة

حمايتها من التدخل الحكومي في شؤون المحاماة والقضاء واحترام حقوق الانسان أولا . وتمتع المحامي بحرية تامة في ممارسة مهنته وعدم التدخل في شؤونه ثانياً ومنع المحامين من ممارسة الوظائف الحكومية ثالثاً . واخضاع المحامين الى الازمة وهي تعتمد اساسا على التمسك القائم على الكفاءة والمعرفة والإدارة . وقد اعتمدت الدول الغربية بعد تطور مجتمعاتها الى اختيار النخب السياسية عن طريق الاقتراع السري كجزء من الاسلوب الديمقراطي الذي يعتمد أساسا على تقديس الحرية الشخصية واحترام رأي المواطن والتخافس على وفق الكفاءة وبرامج العمل للأحزاب . وفي المجتمعات الشيوعية تتحدد النخب من خلال الحزب الواحد والقديم بالعمل الحزبي ويفترض ان الكفا هو الذي يتصدى للعمل السياسي المتقدم وصولا الى السلطنتية . اما في الدول الكولونيالية فاساس السلطة السياسية يقوم على النخبة العسكرية ومن ثم الانقلابات . حيث يعتقد القائد العسكري انه الأفضل في ادارة الدولة . وقد جرى ذلك في الدول المتخلفة او النامية وتشكل الدول العربية .

عدا الدول الملكية او مئاسيها وفي العراق شكل الإنكليز الحكومة من النخب الموالية لهم والتي استجابت لنظام الحكم الملكي بعد تنصيب الملك فيصل الاول ملكا على العراق . وقد تميز الحكم الملكي بقربى النخب السياسية من ذوي الوصول الإقطاعية او البرجوازية . وتشكلت احزاب بتوجهات

الديمقراطية والنخبة

اسوة بدول العالم المتحضر انتكسنا انتكاسة كبيرة ، وغابت النخب السياسية والاقتصادية الكفوءة وحلت محلها عناصر وشخصيات مهزوزة تدعي المعرفة وتمسح بالدين لاضفاء الشرعية عليها ، حتى حل الخراب في كل ارجاء العراق بمشهد مؤلم لتأظير له وكان العراق قد خلا من العناصر الكفوءة والقادرة على ادارة الدولة ، وانطبق عليهم قول الشاعر

انتخابات مزورة

لايصلح الناس فوضى اسراة لهم . . ولا سراة لهم اذا جهالهم سادوا (السراة هم النخبة). لقد ادخل الامريكان الديمقراطية الغربية الى العراق . ولم يحصل العراق من جراء ذلك سوى الانتخابات المزورة . اما وجوه الديمقراطية الأخرى من حرية التعبير وصيانة كرامة الانسان ونقل الرأي الآخر والشفافية في اتخاذ القرار ، وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني فقد غابت عن الأنظار

اننا الان احوج مانكون الى حكم النخبة والعناصر الكفوءة من ذوي الاختصاص في المجالات كافة . وان وصول النخبة الى سدة الحكم في اجواء الجهل والتخلف والحسوبية والفساد يكاد يكون مستحيلا . وان الامر بحاجة الى فترة انتقالية يتدرج فيها الانسان العراقي للوصول الى المفهوم العلمي المتمسك للديموقراطية .

اول خطوة في هذه الطريق هي ضمان حرية الكلمة واحترام الرأي الآخر . ثم الوصول الى النخب الثقافية والفنية والاقتصادية وصولا الى النخب السياسية . ويأتي هذا كله من خلال مؤسسات المجتمع المدني قبل القفز الى السلطة تحت غطاء الديمقراطية الزائفة . حيث ان هذه المؤسسات بما تتضمنه من نقابات وجمعيات مهنية ومنظمات شعبية وحركات شبابية ونسوية وثقافية وقادة الرأي ، قادرة على رصد الدولة بالنخب السياسية والمهنية اللازمة لإادانتها وتطويرها . حيث ان الدولة بلا نخب وطنية نزيهة تعتبر من الدول الفاشلة وتنقطع العلاقة بينها وبين الشعب الذي هو مصدر السلطات . وهذا هو حال العراق الآن . ويبقى على عائق الشعب العراقي مهمة الخلاص من هذه الطبقة الحاكمة باي طريقة متمتدة ، ليشرع في بناء الوطن على اكراتف نخب كفوءة ونزيهة ادارته وحكمه

الزعامات ليست من الأمور الإعتبارية

سيمر بعدة مكاتب واجراءات امنيه لا اول لها ولا آخر وكذلك في الاجتماعات والمؤتمرات لاكلمة ولاراي ولانقاش ولا حوار ومن يخرج عن هذه الطاعة يكون مصيره الاجتثاث. فشتان بين الزعامات الحقيقية والزُعيم.

قال رسول الله محمد (ص) (رحم الله امرا عرف قدر نفسه) **اصحاب الشأن**

ان كل ماورد في المقال يعد تعبيرا عن وجهة نظري ليستفاد منها اصحاب الشأن والآخرين من الناس وهذه هي الديمقراطية. وارجو ان يتذكر الدكتور علاوي بانه ليس اكثر وطنية من الحاضرين وكل العراقيين وطنيين حقيقيين وعليه ان يعود الى حقيقته ويتفجع عن الناس في حربه والجماهير. ويغادر المكاتب المغلقة والمحصنة ويشارك الناس في الشارع وينتقل بنفسه كرفد الى الوطن وجزبه كحزب الى مجموع الامة كتعب لكي يكون رمزاً لصفات الصق والزهامة والشجاعة والكمال الخلقي والعقلي والنفسي

في الوقت الذي يشير فيه التاريخ الى أنه ليس من الممكن عادة ان تتسع امة من الامم مهما كبرت لغير زعيم واحد في جيل واحد، والا لما كان للزعامة قدر اعلى من قدر اي منصب من مناصب الدولة التي نالها الناس بسهولة في مثل هذه الايام. وعلى مستوى امم العالم ثمة صفات مهمة تستوجب وجودها في مفهوم الزعامة كي يلتف الناس حول شخصية زعيم يجدون فيها صورة البطل او القائد السياسي الذي يستمد منه القوة ويؤمنون به لانه ملزم أخلاقياً وانسانياً وعملياً ببلوغ مايتطلع اليه ابناء الامة من اجل الانتصار

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

يقود الى العدوان على الآخرين، وهذا لايسم الا من خلال التفاعل الجدي الاجاد والايمان المطلق ببرامج تلك الاحزاب والمنظمات والحركات التي تطالب بحقوق الشعب والتي اهمها حق الديمقراطية. من خلال ملاحظتات بعض الاخوة في حزب الوفاق الوطني العراقي والتي اكدت على اكتساب هذه الشروط الموضوعية والشروط التنظيمية التي ذكرناها في ماتقدم تاكد بانها متوافرة من الناحية الصورية، وان ماشاهدته ان هناك تناقضا وخلطا بين اعتماد الصيغ الثورية (الريكالية) والصيغ الليبرالية. فالحزب يخضع لاتجاهات فريدة تتطلع الى التسلط والفردية والاستبداد في قيادة الحزب والجماعة وهذا حصل فعلاً في عملية انتخاب امين العام والامانة العامة فانانتخابات جاءت مثيلة لاننتخابات الاحزاب الشيوعية لقياداتها المركزي حيث تحدد الاسماء مسبقاً وتطرحد في المؤتمر ويجري التصويت عليها دون مناقشة

اسباب غير اعتيادية. فقد تكون صفاتها الازمة كامنة في بعض ابناء الامة فلا تظهر الا خلال حوادث تفوق المعتاد وفي ظروف الدهر ونوازل الايام كما الحوادث التي ظهرت في زعامة اتاتورك في الامة التركية وزعامة هتلر في الامة الالمانية، وغاندي في الامة الهندية، وستالين في الامة الروسية وجمال عبد الناصر في الامة العربية. في الوقت الذي يشير فيه التاريخ بانه ليس من الممكن عادة ان تتسع امه من الامم مهما كبرت لغير زعيم واحد في جيل واحد، والا لما كان للزعامة قدر اعلى من قدر اي منصب من مناصب الدولة التي نالها الناس بسهولة في مثل هذه الايام. وعلى مستوى امم العالم ثمة صفات مهمة تستوجب وجودها في مفهوم الزعامة كي يلتف الناس حول شخصية زعيم يجدون فيها صورة السيطل او القائد السياسي الذي يستمد منه القوة ويؤمنون به لانه ملزم أخلاقياً وانسانياً وعملياً ببلوغ مايتطلع اليه ابناء الامة من اجل الانتصار. هذا الزعيم السياسي او الوطني او القومي او الديني يهدف الى صنع مستقبل الامة والانتقال بها من الوضع السوي الى وضع افضل تتطلع اليه الجماهير. لذلك ارى ان بطل الذي يتنقل بنفسه كرفد الى الوطن وبالسوطن الى الامة ويجزبه كحزب الى مجموع الامة كشعب، ويتطلعاته كناسن الى بناء فاعل لتطلعات الامة وهذا لا يكون الا عندما يكون القائد رمزاً لصفات الصق والزهامة والشجاعة والكمال الخلقي والعقلي والنفسي، وان يكون الزعيم المطاع الذي يمتلك ارادة تحول فيها الكؤمة الى فعل والخيال

المفردات اللغوية ذات المعنى السياسي والقيادي سواء مايتعلق بالزعامة والحاكم، مثل وال وامام وخليفة وحاكم زعيم ، وسيد، وملك، وشيخ وهذه المفردات تحدثت عن اشكال السلطة والزعامة في المجتمعين البدوي والحضري ومايهما اليوم هو ان مفهوم الزعامة يتعد عن الحدود والمبادئ التي ارادها الله سبحانه وتعالى ان تكون قاعدة اساسية من قواعد الحكم بين الخالق والمخلوق، فالزعامة ليست فوياً بلبسه الناس متى ارادوا ولاتاجاً يضعونه على راس من احبوه او اختاروه وإنما هي بما تاتي به الاقدار وتمخض عنه الاجيال عبر النضال والمعاناة والخلق من جهة، واعقاد الشعب بفرد مؤهل للزعامة والقيادة يتقل الشعب من الوضع السوي الى الوضع الذي يتطلع اليه من جهة أخرى، من هنا يلتف الشعب حول شخصية قيادية يجد فيها العون للوصول الى اهدافه، لذلك فالزعامة ليست من الامور الاعتيادية كما نراها اليوم، فيقال زيد (زعيم القائمة الفلانية، وهذا زعيم الحزب الفلاني) وذاك زعيم الكتلة الفلانية) وانما هي من خوارق العادة ولابد لظهورها من



خالد محسن الروضان

بغداد

بتاريخ 2018/2/2 عقد المؤتمر التأسيسي لحزب الوفاق الوطني العراقي، وابتدأ المؤتمر بهتاف يعلن قدوم الزعيم اباد علاوي.. واشادة بالنظام البعثي القائم آنذاك، وكان ايضا متابعيا لفرع المؤتمر بالنشيد الوطني العراقي واختار حقوق الإنسان . لأن المهنة التي يمارسها الفاتحة على اروح شهداء العراق وشهداء حزب الوفاق الوطني العراقي. وبعد ذلك عرض فلم وثائقي عن تاريخ حركة الوفاق الوطني العراقي وعن نضالات الزعيم علاوي التي اختزل فيها كل بطولات ونضحيات العراقيين ونضالهم الوطني والديمقراطي بشخص الزعيم. ثم تلا الامين المساعد فقرات موجزة عن نظام الحزب وبرنامجه وطلب التصويت على المرشح الوحيد لمنصب الامين العام لحزب الوفاق الوطني العراقي الدكتور اباد علاوي

وجاء التصويت بالاجماع وبمشاهدة الهيئة المستقلة للانتخابات التي كانت حاضرة المؤتمر، وطلب الامين المساعد من الدكتور اباد علاوي بالتفضل لتوجيه كلمته بعد ان هناه وانشاد بدوره النشائي وبطلواته وسرد علاوي من خلال كلمته بطولاته وتصديه للدكتاتورية، وهذه المرة ادعى بانه تصدى للدكتاتورية منذ